بناء المصطلح النحوي وصعوبة تعليم النحو العربي

أ.د. فيصل إبراهيم صفا

أستاذ النحو والصرف واللغويات

ورئيس قسم اللغة العربية

جامعة اليرموك - الأردن

تمهيد :

" المعنى النحوي "[۞] هو تلك العلاقة التي يُلحَظ قيامها بين عنصرين من عناصر التركيب اللغوي ، أو هو تلك الوظيفة التي يُرى أنّ عنصراً من عناصر التركيب اللغوي يقوم بها . " المعنى النحوي " أو " الدلالة النحوية " محل بحث علم التركيب اللغوي الذي هو مجموعة القواعد التي تصف العلاقات القائمة أو الممكن قيامها بين عناصر التركيب اللغوية ، وتضبطها . وعلم التركيب ، إذاً ، هو القواعد العلائقية (= العلاقية) أو النحو العلاقي .

ولا شك في أن " المعنى النحوي " يقوم بدور أساس في إنتاج المعنى النهائي المراد من التراكيب اللغوية [١] ، ولا شك كذلك في أن غالب الأبواب النحوية أعلام على كثير من المعاني النحوية التي يُعنى بها علم التركيب . ويمكن أن تُعَدّ عنواناتُ هذه الأبوابِ النحويةِ والمصطلحاتُ المستخدمةُ والتعبيراتُ ، في الحديث عن المعاني النحوية ، أحد المعايير التي تقيس مدى الدقة التي وسمت المصطلح النحوي المعبِّرَ عن العلاقات النحوية (= المعاني النحوية) والواصفَ لها ؛ تلك العلاقات التي تقوم القواعد بضبطها وتنظيمها ؛ فكثيراً ما كانت المصطلحات والتعبيرات - وما زالت - عند الآخذين بها تتذبذب بين مراعاة جانب الدلالة - وهو الأصل في بنائها في سياق البحث الدلالي - ورعاية أمور أخرى لا صلة وثيقة لها بهذا الجانب ؛ فلطالما كان المستوى الشكلي يهيمن على بناء كثير من المصطلحات والتعبيرات الهادية إلى الدلالة التركيبية . شاعت هيمنةُ العنايةِ بالشكل الناتج عن العمل النحوي (وهو تأثير بعض عناصر التركيب ببعضها الآخر) شاعت ، بعمق في بناء المصطلح المعبر، في مجال العلاقة بين العناصر اللغوية المؤدية للأدوار الدلالية لكل من ركني الجملة الاسمية المنسوخة وغير المنسوخة - كما توصف عند النحاة - وشاعت على نحو أقل في بناء المصطلحات المعبرة عن الوظائف الدلالية الأخرى التي تؤديها العناصر اللغوية الأخرى في التركيب .

إن الأحكام المستخلصة في هذه الدراسة صادقة – على الإجمال – في كتب النحو المختلفة؛ وعليه فليست هناك حاجة إلى استقصاء ما تقول به كتب النحو في المصطلح الواحد.

المصطلح النحوي في مجال الإسناد بين ركني الجملة الاسمية :

لم يكن للمعنى النحوي – عند دارسي العربية القدامى - السيطرةُ في الرؤية التي تحكم بناء المصطلح اللازم في دراسة العلاقات النحوية والادوار الدلالية ، التي تؤديها العناصر الممثلة لركني ما أطلق عليه الجملةُ الاسميةُ المنسوخةُ وغيرُ المنسوخة ، وفي وصفها .

١ - مصطلح (المبتدأ) :

يكاد نحاة العربية يُجمِعون[٢] على إطلاق مصطلح (مبتدأ) على الركن الأول في الجملة الاسمية غير المنسوخة . وكون (المبتدأ) الركنَ الأولَ يعني أن علاقته الأساس ، وذات المعنى النحوي ، قائمة مع ما يُفْتَرَض أن يكون الركنَ الآخر . ويكاد هؤلاء النحاة لا يستخدمون مصطلحاً آخر غير مصطلح (مبتدأ) .

كان المتوقع ـ والبحث في المعاني النحوية والعلاقات ـ أن يطلق على هذا الركن ما يبرز وظيفته النحوية وعلاقته الدلالية بالركن الآخر ، أو يَشِي بها . غير أن هذا لم يحدث ؛ فقد جاء لفظ (مبتدأ) مصطلحاً بعيداً عن إبراز الوظيفة النحوية للعنصر اللغوي القائم بالركن الأول ، ونائياً عن الوشي بذلك .كان إطلاق هذا المصطلح مراعىً فيه تأثُّرُ اللفظ المؤدي دور (المسند إليه)۞ ، في هذا النوع من الجمل ، بعامل لفظي أصلي أو عدمُ تأثُّره[٣] . ولمّا كان هذا العنصر اللغوي خلواً من التأثُّر بعامل كهذا ، كان ـ عندهم ـ (مبتدأ) . وهذا يعني أن المراعى ـ هنا ـ هو علاقة هذا العنصرِ الشكليةُ ، بعناصر أخرى يمكن أن ينطوي عليها التركيب، لا علاقتُه الدلالية . وكان الأصل مراعاة الأخيرة لِما في ذلك من التزام بمفهوم الجملة المنبني ـ أساساً ـ عندهم على قيام علاقة إسناد بين عنصرين أو مركبين ؛ مما يعني أن أحدهما مسند إليه والآخر مسند ، ولِما في مراعاة العلاقة الدلالية من عناية بالجانب الدلالي الذي هو أساس بناء التراكيب اللغوية بناءً مستنداً إلى مجموعة من القواعد الناظمة للعلاقات بين عناصر تلك التراكيب ومركباتها ، ولما في ذلك من عدم حرف الأذهان إلى أمور غير ذات خطر في تخصيص العلاقة الدلالية؛ فأداء المعاني هو غاية الاستخدام اللغوي .

ظلَ الجانب الشكلي هو المحظيَّ بالعناية ، والنحاة يتحدثون[٤] عن مسوغات مجيء العنصر المؤدي وظيفة المسند إليه نكرةً ، أي : وهم يتحدثون عن مسوغات (الابتداء)

بالنكرة ؛ فالإشارة بمصطلح (الابتداء) ، متجهة - بالطبع عندهم - إلى العلاقة الشكلية لا الدلالية ؛ فهم يعنون بذلك - كما هو معلوم - مجيءَ عنصر الإسناد الأول (أي : المسند إليه) النكرة خلواً من المؤثرات اللفظية فيه تأثيراً شكلياً يحمّله علاقةً إعرابيةً غيرَ التي يقتضيها كونُه مسنداً إليه غيرَ متأثر . مصطلح (الابتداء) يعني - هنا - استعمال عنصر الإسناد الأول ، في الجملة الاسمية غير المنسوخة ، غير مسبوق بما يؤثر فيه . وكان الأصل أن يقال - مثلاً - مسوّغات (الإسناد) إلى النكرة ، ويكاد النحاة لا يستعملون في كلامهم في هذا السياق تعبيراً آخر أو مصطلحاً إلا إذا اقتضى أمرٌ ما توضيحاً. وهكذا يبقى مصطلح (مبتدأ) ، الذي لا يوحي بأي إشارة إلى العلاقة الدلالية القائمة بين العنصر اللغوي – الذي يطلق عليه هذا المصطلحُ - وعنصرٍ آخر ، يبقى - عندهم - الأصلَ في التعبير في الجملة عن هذا الركن ذي العلاقة الإسنادية مع ركن آخر . لقد أضحى الإعراب عن الوظيفة النحوية ، للركن الأول في إسناد الجملة الاسمية غير المنسوخة ، أمراً عرضياً يشار إليه - أحياناً - في الحواشي التوضيحية[٥] .

ومن الطريف أن النحاة يطلقون مصطلح (مبتدأ) على عنصر في الجملة غير محكوم عليه ، ألا هو الوصف المحتاجُ لمرفوع بعده . وهذا يعني أن مصطلح (مبتدأ) لم يكن خالصاً لما كان في الجملة ركناً مسنداً إليه . لقد أُطْلِق للإشارة إلى ذلك العنصر الممثل لركن (هو في الحقيقة ، المسند) في الجملة المعدودة - في زعم النحاة - نمطاً آخر من نمطَيْ الجملة الاسمية ، أقصد نمط الوصفِ المعتمدِ على نفي أو استفهام - حسب شرط البصريين - والمحتاجِ إلى مرفوع بعده .

وعلى الرغم من أن بعض النحاة المحدثين[٦] يقرّ بأن المبتدأ - إذا كان وصفاً رافعاً لمستغنىً به عن الخبر ، حسب تعبير أكثر النحاة وزعمهم - غيرُ محكوم عليه بأمر (أي : ليس مسنداً إليه) ' فإنّ هذا البعض يذكر ، بعد ذلك ، أن من مواصفات (المبتدأ) القياسي أنه محكوم عليه بأمر .وهذا - في الظاهر - تناقض ؛ فـ (المبتدأ) الذي بعده خبر - محكوم عليه ، و (المبتدأ) الوصف الرافع لسادّ مسدّ الخبر غير محكوم عليه . وإذا أُحْسِن الظن بمن يقول بمثل هذا ، فعلى أساس أن (المبتدأ) ، من النوع الأول أي : المتلوّ بخبر ، هو (المبتدأ) القياسي - حَسْبَ تعبير القائل به - وأن الآخر غير قياسي ؛ وعليه يكون (المبتدأ) المحكوم عليه هو (المبتدأ) القياسي فحسب .على أن بعضاً آخر[٧]

من النحاة المحدثين لم يتنبهوا إلى أن (المبتدأ) الوصف ليس مسنداً إليه ، ولم يتنبهوا كذلك إلى أنهم إنما يتحدثون ـ في الحقيقة ومن حيث لا يلحظون ـ عن مسند إليه يمثله المرفوع بالوصف حين يقولون بوجود هذا المرفوع فاعلاً أو نائب فاعل ، ولم يتنبهوا أيضاً إلى أن من الغريب دلالياً ـ حينذاك ـ إطلاقَ مصطلح (مبتدأ) على هذا الوصف الرافع ؛ من قِبَل أن وسم الوصف بـ (الابتداء) يعني ـ في الغالب ـ تحميله وظيفة (المسند إليه) ، كما هو المعهود في العنصر اللغوي المعطَى صفة (مبتدأ) في الجملة . وإذا كان هذا البعض من النحاة المحدثين يذكر أن ما يميّز المبتدأ عن الخبر هو أن المبتدأ مخبر عنه ، وينص على أن المبتدأ هو المسند إليه ، فقد غفل ـ كما غفل أكثر النحاة القدماء ـ عن أن (المبتدأ) الوصف الرافع ليس ـ عللى الإطلاق ـ مسنداً إليه ولا مخبراً عنه. إن المرفوع بهذا الوصف هو المسند إليه ، ولو كان المبتدأ الوصف مسنداً إليه ، لكانت الجملة مؤلفة من مسندين إليهما . وهذا ما لا يمكن أن تقوم به الجملة ؛ والمبتدأ الوصف ، على هذا ، هوالمسند .

تنبّه بعض المحدثين ـ كما سبقت الإشارة ـ إلى هذه المفارقة ، وتنبّه إليها ابن الحاجب، في حدّه لِـ (المبتدأ) ، والرضي الاستراباذي ، في توضيحه لهذا الحد وفي نقده للنحاة الآخرين[٨] . غير أن أحداً ممن تنبّه إلى هذه المفارقة لم يناقش أثر عدم التنبه هذا ، وأثر ما استقرّ في الأذهان من أن مصطلح (مبتدأ) إنما يطلق على العنصر اللغوي غيرِ المسبوق بعامل لفظي أصلي والمؤدي وظيفةَ المسند إليه . لم يناقشوا أثر كل ذلك في بناء مصطلح من مصطلحات الدرس الدلالي للتركيب . كان الأثر زيادةَ البعد عن مراعاة جانب الدلالة في بناء مصطلحات هذا الجانب .

لم يتنبه النحاة[٩] - في معرض الحديث عن الفرق بين المبتدأ الذي له خبر ، والمبتدأ الوصف الرافع ـ إلى أن الثاني ليس مسنداً إليه ، ولم يعنهم إلاّ كونُه (أي الوصف الرافع) مجرداً عن العوامل . وإذا كانوا في تعريفهم لِـ (المبتدأ) قد ألمحوا إلى أن من المبتدأ ما لا يكون مخبراً عنه ، بقولهم[١٠] " المجرّد عن العوامل اللفظية مخبراً عنه أو وصفاً رافعاً لمكتفىً به " من حيث ذكر حالين لهذا المجرّد ، فقد غفلوا عن العناية بهذا الفارق المشار إليه .

وكيف يتنبّه ابن الحاجب وغيره من النحاة إلى هذا الفارق وهم يَعُدّون المرفوع بالوصف مكتفىً به وسادّاً مسدّ الخبر؟! أليس السادُّ مسدَ الخبر كالخبر ؛ فيكون المبتدأ الوصف ـ على نحو غير صريح ـ مخبراً عنه مسنداً إليه ؟ قولهم ، إذاً ، " مخبراً عنه

أو وصفاً ... " تحديد ثانوي لهذا المبتدأ ؛ فالأصل - عند ابن الحاجب وعند غيره - أن المبتدأ مجرّد عن العوامل ؛ فكان شكله الإعرابي (وهو أحد مظاهر الشكل النحوي) هو أبرزَ ما يؤرّق النحاة .

مهما يكن ، فقد بدا بعض النحاة أكثر وضوحاً وتخصيصاً . من ذلك ذكرُ ابن هشام[11] أن المبتدأ قد يقع مسنداً إليه ما بعده وقد يأتي مسنداً إلى ما بعده ، وذكرُه[12] أن (صدر الجملة) هو المسندُ والمسندُ إليه . غير أن حديث المعنى والدلالة لم يعنِ ابنَ هشام – في الغالب – ولم يعنِ غيره إلاّ حين كان هذا الحديث ذا أثر في إبراز الجانب الشكلي الإعرابي .

وبعيداً عن مسألة بناء المصطلح ودخولاً في باب تحديد الوظيفة النحوية (التي هي أساس البحث الدلالي النحوي) ، فقد وجه الرضي الإستراباذي[13] نقداً للنحاة الذين حدّوا (المبتدأ) - كما سبقت الإشارة إلى حدّ ابن هشام له ، وحدّ الأشموني[14] ، على سبيل المثال - على نحو يجعله إما مخبراً عنه وإما رافعاً لسادّ عن الخبر. فتحديد (المبتدأ) على هذا النحو يجعله مسنداً إليه في الوضعين من حيث هو (مخبرٌ عنه) ، من جانب ، ورافعٌ لسادٍّ مسدّ الخبر، من جانب آخر ؛ إذ السادّ مسدّ الخبر كالخبر ، فيكون هذا المجردُ من العوامل مسنداً إليه.

يحمل الرضي على هذا الفهم وعلى سوء صياغة الحدّ ، ويحتفل بما حدّ به ابن الحاجب (المبتدأ) ؛ فهو ، عند ابن الحاجب (الاسمُ المجردُ عن العوامل اللفظية مسنداً إليه ، أو الوصفُ الواقعُ بعد النفي أو الاستفهام رافعا ...) ؛ فالمبتدأ – عنده – في الحال الأولى مسندٌ إليه من حيث وظيفته العلائقية ، وهو في الحال الأخرى غيرُ مسند إليه ، وإنما مسند . وقد وضح الرضي وظيفة المبتدأ الرافع بقوله : " . . . ولو تكلفْتَ له تقدير خبر لم يتأت ، إذ هو في المعنى كالفعل ، والفعل لا خبر له . . . " . وهذا يعني أن المبتدأَ الوصفَ الرافعَ مسندٌ تماماً كما أن الفعل ليس له من وظيفة إلاّ أن يكون مسنداً .

قد يُفهم قولُ سيبويه[15] ، بأنَّ من المسند إليه المبتدأَ ، أن المقصود بلفظ (مبتدأ) ما ابتدئ به الكلام فلم يكن مسبوقاً بعامل يُفْقِده حالة الرفع ؛ غير أنه يعبّر[16] – أحياناً – عن الابتداء بالاسم على نحو لا يُقصَد به – ضرورةً – التجردُ عن العوامل اللفظية ، وإنما يُقْصَد أن يُبتدأ به الكلام ليُجعَل أساساً يُبنَى عليه ما بعده . وهذا يجعل مصطلح (المبتدأ)

– عند سيبويه – أقرب إلى الجانب الدلالي والوظيفة (أي : وظيفة المبني عليه = المسند إليه) . من هنا عنون سيبويه[١٧] لأحد أبواب كتابه بـ (هذا بابٌ يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأةً مبنياً عليها ما بعدها . . .) ، ومن هنا كذلك كان مرادف مصطلح (المسند إليه) – عنده [١٨] – هو (المبتدأ) ؛ إذ المبتدأ مبني عليه . وكان ما نطلق عليه (خبرَ المبتدأ = المسند) هو – عنده – (المبنيُّ على المبتدأ) ، أي المبنيّ على ما ابتدأت به الكلام ، بصرف النظر عن التجرد عن العوامل ؛ دليل ذلك قوله – في معرض حديثه[١٩] عن التقديم والتأخير في معمولَي (كان) : " . . . فإذا قلت : كان زيدٌ ، فقد ابتدأت بما هو معروف . . . " ، يقول سيبويه هذا على الرغم من سبق (كان) للفظ (زيد)؛ فـ (زيد) مبتدأ به لأنه مبني عليه . دليل ذلك أيضاً قوله[٢٠] : " فإذا قلت : كان حليماً ، فإنما ينتظر أن تعرّفه (يقصد : المتلقيَ) صاحبَ الصفة ، فهو مبدوء به في الفعل (أي : كان) وإن كان مؤخراً في اللفظ " ، وقوله – في الموضع نفسه : " فإن قلت : كان حليمٌ أو رجلٌ، فقد بدأت بنكرة ؛ ولا يستقيم أن تخبر المخاطب عن المنكور . . . " ؛ فكلا (المبدوءِ به) و (المبتدإِ) هو (المبنيُّ عليه) أي (المسند إليه) . وفي هذه الأقوال ما فيها من بُعْد عن الجانب الشكلي الإعرابي في مصطلح (المبتدأ) ، ذلك الجانب الذي شكّل رؤية النحاة في بناء مصطلحات الدرس النحوي الدلالي .

ومما هو طريف – في سياق حديث النحاة عن أن المبتدأَ هو المجردُ عن العوامل اللفظية – أن النحاة لم يطلقوا على المضارع ، غير المسبوق بناصب أو جازم (أي المضارع في حال الرفع) ، لفظَ (مبتدأ) . لقد كان قَصْرُ النحاة ، مصطلحَ (المبتدأ) و (الابتداء) على الأسماء ، مفتقراً إلى الدقة – إذا أخذنا في الحسبان جانب الشكل النحوي ؛ فالأصل في مفهوم (الابتداء) أن اللفظ أولُ ، أي غيرُ مسبوق ؛ وهذا يقتضي أن يشمل المصطلح العناصر التي من شأنها التأثر بالعوامل أفعالاً كانت أو أسماء .

وتجدر الإشارة – في هذا السياق – إلى إعراب النحاة للاسم ، المخبر عنه بجملة اسمية أو فعلية ، على أنه مبتدأ كأي مبتدأ أُخْبِر عنه بمفرد أو شبه جملة . صحيح أن هذا المبتدأ ، المخبر عنه بجملة ، هو – في التحليل النهائي – مسند إليه ، غير أن وظيفة (المسند إليه) هذه – وهي ، كما سبقت الإشارة ، وظيفة دلالية صريحة – يضاف إليها – عندما يخبرعن المبتدأ بالجملة – وظيفةٌ من نوع آخر لا يضاف مثلُها إليها عندما يخبر عن المبتدأ بالمفرد أو شبه الجملة ؛ فالمبتدأ من النوع الأول يضاف إلى وظيفته ، بوصفه مسنداً

إليه، وظيفةٌ من بين وظائف أخرى يطلق عليها الألسنيون الوظائف الخطابية ، كوظيفة (البؤرة Focus) ووظيفة (الموضوع Topic) ووظيفة (الذيل Tail/After thought)، الخ.

وبهذا يظهر ما في مصطلح (مبتدأ) من غلوّ في الشكلية وخلوّ من أي إيحاء بمعنى نحوي ، ويظهر كذلك ما في مصطلح (مسند إليه) – وهو مصطلح وظيفي – من قصور؛ فهو يعبر عن وظيفة عامة تقتضي سياقاتٌ – أحياناً ، وكما سبقت الإشارة – أن يضاف إليها وظيفةٌ من الوظائف الخطابية تختلف عن وظيفة أخرى منها تقتضيها سياقاتٌ غيرُها .

ويشهد لعناية النحاة – إجمالاً – بهذا الجانب الشكلي أنهم أطلقوا[٢١] مصطلح (اسم الناسخ) على العنصر اللغوي الذي كان مبتدأ غيرَ متأثر بعامل لفظي ، وصار واقعا تحت تأثير ما أطلق عليه (النواسخ) . هذه النواسخ هي العوامل التي أنهت الاحتفال بالعنصر المسند إليه على أنه مجرد عن العوامل اللفظية الأصلية . وعلى الرغم من أن مصطلح (ناسخ) غير مقصور على النسخ في الشكل والتعديل فيه ، من حيث تضمُّن النسخ لتعديلٍ في المعنى ، فقد كان الأعظمُ تجلياً في معنى النسخ – عندهم – هو التعديلَ في الشكل الإعرابي .

٢ - مصطلح (اسم الناسخ) ومصطلح (خبر الناسخ) :

يتحدث النحاة – في إطار ما يطلق عليه (الجملةُ الاسميةُ) المنسوخةُ بفعل أو حرف – عن العنصر المؤدي وظيفة المسند إليه على أنه (اسمُ الفعل الناسخ) أو (اسمُ الحرف الناس) - كما سبقت الإشارة – وعن العنصر المؤدي وظيفة المسند على أنه (خبر الفعل الناسخ) أو (خبر الحرف الناسخ) ، ويشبِّهون (اسم الفعل الناسخ) بالفاعل ، و (خبر الفعل الناسخ) بالمفعول . وهم بهذا يبتعدون مرة أخرى عن تحكيم الرؤية الدلالية والعلاقة النحوية – لكل من هذين العنصرين المؤديين وظائف دلالية – في اختيار المصطلح النحوي وبنائه ؛ فالعنصر المسمى (مبتدأ) تحوَّل– استناداً إلى العلاقة النحوية الشكلية – إلى (اسم الفعل الناسخ) ويكادون لا يذكرون الوظيفة النحوية لهذا الاسم – وهي كونه مسنداً إليه محكوماً عليه ومخبراً عنه . وإذا كان النحاة يشيرون – على نحو غامض – إلى هذه الوظيفة بالقول بأن الناسخ يرفع المبتدأ تشبيهاً له بالفاعل ، والفاعل مسند إليه ، فليس اسم الفعل الناسخ عندهم فاعلاً . من هنا كان إطلاق هذا المصطلح (أي : اسم الفعل الناسخ) هروبا من تسميته (فاعلا)، وهروبا – من ناحية أخرى – من

تسميته (مبتدأ) . لجأوا إلى هذا المصطلح الغريب، الذي لا تراعى فيه الرؤية الدلالية ولا العلائق النحوية التي هي أساس البحث الدلالي النحوي .

وليس أدلّ على أنهم – عند إشارتهم إلى التشبيه بالفاعل – لا يعنيهم كثيراً البحث في الوظيفة التي يؤديها العنصر اللغوي المسمى (مبتدأ) أنهم يذكرون – في هذا السياق – أن الأثر الإعرابي ، الذي يحمله الخبر بتأثير من الناسخ ، يجعل الخبر شبيها بالمفعول به من حيث إن المفعول به يحمل علامة نصب . وليس يُظَنّ أنهم يتصوّرون العنصر اللغوي – في تأديته وظيفة الخبر (= المسند) – مؤدياً وظيفة المفعول به ؛ فشتان بين الوظيفتين ! ما يعنيهم – إذاً – في هذا التشبيه هو الجانب الشكلي الإعرابي الذي بسببه كان إطلاقُ مصطلح (اسم الفعل الناسخ).

ولا يشك أحد في أنهم – وهم يشيرون إلى تشبيه خبر الفعل الناسخ بالمفعول به – لا يعنون الوظيفة النحوية من قريب أو بعيد ، بدليل أن هذا الخبر مع الحروف الناسخة مرفوع لا منصوب على الرغم من أنه (أي : الخبر) – مرفوعاً أو منصوباً – مؤدٍّ لوظيفة واحدة هي وظيفة الخبر (= المسند = المحكوم به) .

لم يكن الرضي الإستراباذي[٢٢] راضياً – على الأغلب – عن هذا النوع من التشبيه الذي قال به ابن الحاجب والذي لا يراعَى فيه – في الواقع – جانب الدلالة والوظيفة . وعلى الرغم من أن الرضي ذكر وظائف العناصر المشبَّهِ بعضُها ببعض، فهو لم يقصد إلى القول بأن التشبيه قائم على التشابه في الوظائف والمعاني المؤداة . من هنا كان اقتراح الرضي ، باستبدال مشبهات بها بالمشبهات بها في كلام ابن الحاجب ، دليلاً على أن التشبيه عندهم لا يأخذ في الحساب إلاّ جانب الشكل والعمل (أي: التأثير الإعرابي) الذي هو صدىً لما أطلقوا عليه (العامل) .

لقد صيغ كلّ من مصطلح (اسم الناسخ) و (خبر الناسخ) على هذا النحو للإلماح إلى أن الناسخ عامل مؤثر في الجانب الشكلي لكل من المسند إليه والمسند . يقال (للإلماح) لأن هذين المصطلحين لا يُفهِمان بأنفسهما ، وعلى نحو واضح ، أن طرفي الإسناد معمولان للناسخ متأثران به في الشكل الإعرابي . ولا يُفهَم هذا المعنى أساساً إلاّ من الشروح المصاحبة ، في كتب النحو ، للحديث عن النواسخ .

وعلى الرغم من أن جانب الشكل كان غالباً أهمّ ما يشدّ انتباه النحاة، فقد فشلوا إلى حدّ ما في استعمال هذين المصطلحين حتى في التعبير عما يرونه – في العنصر المستحقّ لأيّ من هذين المصطلحين – من أثر شكلي ؛ فقولهم (اسم "الفعل/ الحرف" الناسخ) لا يعني – لا صراحة ولا ضرورة – أن العنصر المشار إليه بهذا المصطلح ذو أثر شكلي حمله هذا العنصر بسببٍ من الناسخ ، وقولهم (خبر "الفعل/ الحرف" الناسخ) يصدق فيه ما صدق في (اسم الناسخ) . يضاف إلى هذا ما يثيره هذا المصطلح من خلل في الوظيفة النحوية المؤداة بالعنصر المشار إليه ؛ فلا يمكن ، بحال ، أن يكون هذا العنصر خبراً للناسخ؛ فهو – قبل النسخ – خبر مسند للعنصر المصطلح عليه بلفظ (مبتدأ) ، وهو – بعد النسخ – خبر للعنصر المدعو بـ (اسم الناسخ) . وقد التفت ابن يعيش[٢٣] التفاتة سريعة إلى ما في مصطلح (خبر الناسخ) من عدم مناسبة ، ورأى أن ذلك معزوّ إلى محاولة التقريب؛ ذلك " لأن الحروف والأفعال لا يُخْبَر عنها " .

ليس يُنكَر أن إشارة النحاة إلى معان للنواسخ – أفعالاً وغيرَ أفعال - محاولةٌ غير صريحة منهم للتنبيه على ما تفيده هذه النواسخ من تعديلات في العلاقة النحوية القائمة بين المسند إليه والمسند ، وهي التعديلات الدلالية المقصودة – أصلاً وفي الحقيقة - بفكرة النسخ . فإذا كانت التعديلات في الشكل غير منكورة ، فإنها تبَع للأولى لا أصلٌ لها . من هنا كانت الإطلاقات المصطلحية – في باب الإسناد فيما أسموه الجملة الاسمية – تعبيراً عن عناية النحاة الطاغية بجانب الشكل النحوي على نحو تراجع بسببه المعنى النحويُّ والعلاقةُ النحويةُ عن أن يكونا منطلقَ بناء المصطلحات الخاصة بالدرس الدلالي النحوي .

لقد وُضِع الركن الأول – في الجملة الاسمية المنسوخة وغير المنسوخة – بإزاء الركن الآخر فيها عند إطلاق النحاة المصطلحات التي تشير إلى كلّ منهما . وقد راعَوْا جانب الشكل – كما سبق الإيضاح – إلى أبعد الحدود بقولهم (المبتدأ) و (اسم الناسخ) ، مشيرين إلى الركن الأول ، في حين راعَوْا في الركن الآخر (المسند) جانب الوظيفة والمعنى بقولهم عنه بأنه (الخبر) .

على أن مصطلح (خبر) اعتراه بعض العيب ؛ فقد استُعْمِل لفظُ (خبر) – أحيانا – لمجمل العلاقة بين المسند والمسند إليه وصفاً لطبيعة الجملة من الوجهة الاتصالية ، أي من حيث هي جملة خبرية أو غير ذلك ، كأن يقال - عند الإشارة إلى جملةٍ : هذا خبر . ومع

هذا فقد كان مصطلح (خبر) أقربَ إلى المعنى الدلالي وأدخلَ في الوظيفة النحوية العلائقية . وعلى الرغم من أن مصطلح (خبر الناسخ) يحدد الوظيفة النحوية في جزئه الأول (أي : في لفظ "خبر") ، فإنه يخطئ – في جزئه الآخر (أي : في لفظ "الناسخ") – في تحديد الطرف الذي تخصه هذه الوظيفة والذي إليه تتجه العلاقة النحوية .

ومما يجدر لحظه – في ختام الحديث عن بناء بعض المصطلحات الخاصة بأطراف الإسناد في الجملة الاسمية المنسوخة وغير المنسوخة – أن مصطلحي (اسم الناسخ) و (خبر الناسخ) لم يرد لهما ذكر عند سيبويه – في سياق حديثه[٢٤] عن بعض النواسخ الفعلية كـ (كان) ، وأن سيبويه – في هذا السياق – يستعمل كلاًّ من الفعل (بدأت) و (تبتدئ) للإشارة أحياناً إلى المسند إليه المسبوق بالفعل الناسخ ، كما سبق التنويه . غير أن ابن يعيش التفت – كما سبقت الإشارة - التفاتة سريعة إلى ما في مصطلح (اسم الناسخ) ومصطلح (خبر الناسخ) من افتقار إلى الدقة ، وأشار إلى أن بناء النحاة لكل من المصطلحين على هذا النحو مجرد تقريب حين قال : " لأن الحروف والأفعال لا يخبر عنها " .

المصطلح النحوي في مجال الإسناد بين الفعل (أو شبه الفعل) والاسم :

مصطلح (فاعل) ومصطلح (نائب فاعل) :

لم تكن الرؤية النحوية الشكلية – في إطار فكرة الإسناد بين الفعل (أو شبه الفعل) – من جهة – والاسم – من جهة أخرى - هي الموجهةَ لاختيار مصطلح (فاعل)، وإنما كان الموجهُ لذلك هو النظرةَ النحويةَ الدلاليةَ على عكس ما كان واقعا في معظم مصطلحات الإسناد في الجملة الاسمية .

ويدفعنا إلى مناقشة مصطلح (فاعل) مفهومُه المضمَّنُ في تعريف النحاة له – من جانب – وتوافرُ موضوع الإسناد المشار إليه – من جانب ثان – على مصطلح آخر هو مصطلح (نائب الفاعل) ، وكلا المصطلحين يشير إلى الوظيفة الدلالية العامة التي هي (المسند إليه). ويدفعنا إلى هذه المناقشة – من جانب ثالث أخير – تداخلُ مفهومَي هذين المصطلحين .

يقدم النحاة ، على الإجمال ، تعريفا للفاعل مشتركا على نحو لا يكاد يوجدافتراقا ؛ فهو عند الأشموني[٢٥] ، على سبيل المثال : " الاسم الذي أُسند إليه فعل تامّ أصليّ الصيغة أو مؤول به كمرفوعي الفعل والصفة . . . " . ويشير الأشموني إلى أن الفاعل في هذا

السياق نوعان: قائم بالفعل وقائم به الفعل . ويمثّل هو ، وغيره[٢٦] ، لصورة الفاعل القائم بالفعل المنفذِ له بمثل :

- أتى زيد ،

ولصورة الفاعل القائم به الفعلُ بمثل :

- مات فلان .

معظم التعريفات التي يوردها النحاة في كتبهم من هذا النوع لا تتحدث عن فاعل حقيقي وفاعل غير حقيقي . غير أن بعضاً من هذه التعريفات يصرّح[٢٧] بهذا عندما يستعمل تعبير (القائم بالفعل) وتعبير (القائم به الفعل). معظم هذه التعريفات كذلك يستثني (نائب الفاعل) حين يستعمل عبارةً تصف[٢٨] الفعلَ المسندَ ، من مثل (أصلي الصيغة) – كما سبق – أو من مثل (على طريقة فَعَل). من هنا كنا نجد عند المستثنين لنائب الفاعل من مبحث الفاعل باباً خاصاً بـ (نائب الفاعل) .

وعلى الرغم من أن تعريف الفاعل عند الزمخشري[٢٩] يصدق في (نائب الفاعل) من حيث إنه مسند إليه فعلٌ أو شبهُه مقدَّم ، فإن الأمثلة المعطاة هي وحدها التي تُخْرِج من هذا التعريف (نائبَ الفاعل) ؛ فحين يكون الفعل من أفعال العلاج (أي : من الأفعال التي يكون المسند إليه معها متصرِّفاً مُنَفِّذاً مُحْدِثاً للفعل) فهو يسند إلى الاسم واقعا منه (أي : من الاسم)، وحين لا يكون الفعل من أفعال العلاج ، فهو يسند إلى الاسم قائماً به (أي : بالاسم) ، وحين يكون الفعل مغيَّراً عن بنيته – بتعبير النحاة – فهو يُسْنَد إلى الفعل واقعاً عليه (أي : على الاسم) أو فيه ، الخ . من هنا كان القول بأن تعريف الزمخشري للفاعل يصدق في (نائب الفاعل) .

ولعل مصطلح (فاعل) ومصطلح (نائب فاعل) أنفسهما أكثر إلماحاً إلى اختلاف وظيفة نائب الفاعل عن وظيفة الفاعل . هذا ، ويخلو تعريف الزمخشري للفاعل من أي إشارة إلى أن مصطلح (فاعل) يصدق فيما كان من المسندات إليها فاعلاً نحوياً حقيقيا أو فاعلاً نحوياً غير حقيقي . و (نائب الفاعل) – في نظر هذه الدراسة – فاعل نحوي غير حقيقي ، غير أن ابن يعيش – شارح المفصل للزمخشري – ينتقد أولئك الذين يضيفون في تعريفهم للفاعل احترازات من شأنها التأكيدُ على أن مصطلح (الفاعل) يصدق فيما

كان فاعلاً حقيقياً وفاعلاً غير حقيقي، بقوله[30] : " . . . إذ ليس من شرط الفاعل أن يكون موجداً للفعل أو مؤثراً فيه . . . ".

ويبدو أن الصواب قد جانب ابن يعيش في هذا القول ؛ ذلك أن منطوق مصطلح (فاعل) يفيد بأن ما يُسنَد الفعلُ إليه يُفْتَرَض أن يكون موجداً للفعل متصرفا ، أما ما يفيده تعريف الفاعل ، من حيث شموله المسندَ إليه الذي ليس فاعلاً حقيقياً ، فلا يتكفَّل منطوق المصطلح بشموله . وحين يكون مفهوم المصطلح أقرب إلى منطوق المصطلح يصير من الممكن ضمان عدم الخلط بين المفاهيم المختلفة - المشار إليها آنفاً – للمسند إليه .

إن عبارة ابن يعيش[31] - في انتقاده لتعريف النحويين للفاعل – تتضمن ما يُخرج (نائب الفاعل) من التعريف (وهو قوله عن الفعل المسند " غير مغيَّر عن بنيته ") على الرغم من أن من الممكن عدَّ الأسماء القائمة بوظيفة (نائب الفاعل) قائمةً بوظيفة (الفاعل) من حيث كان (نائب الفاعل) – كما سبقت الإشارة مراراً – مسنداً إليه فاعلاً غيرَ حقيقي. انتقاد ابن يعيش للنحاة المحترزين في تعريفهم للفاعل ، يصدق في (نائب الفاعل) نفسه لأنه ليس من شرط الفاعل – حسب عبارته – أن يكون موجداً للفاعل أو مؤثِّراً فيه . ولعل عدّ عبد القاهر الجرجاني والزمخشري – كما يذكر الرضي[32] – " مفعولَ ما لم يسمّ فاعله"، (أي : نائبَ الفاعل) ، فاعلاً ، آت من هذا المنطلق . أما الذين يُخرجون (نائب الفاعل) من مفهوم مصطلح (الفاعل) فيحترزون لذلك بعبارة كعبارة ابن الحاجب[33] في تعريفه للفاعل هي : " على جهة قيامه به " ، لأن " ما لم يسمّ فاعله " مسند إليه الفعلُ أو شبهُ الفعل على جهة وقوع الفعل عليه (أي : على الاسم المسند إليه) أو به أو فيه ، الخ. لا على جهة قيام " ما لم يسمّ فاعله " بالفعل وإحداثه له .

هذا لا يعني – بالطبع – القبول بجعل مصطلح (فاعل) شاملاً لما كان فاعلاً حقيقياً وما كان فاعلاً غير حقيقي (وبضمنه نائب الفاعل) . مصطلح (المسند إليه) شامل – في معنى منطوقه – لكلّ وظائف الأسماء التي تسند إليها أفعال أو أشباه أفعال ، إذا كان السياق سياقَ الحديث عن الوظيفة العامة لتلك الأسماء . أما إذا كان السياق سياقَ تخصيص للوظيفة فلا بدّ من اقتران مصطلح (مسند إليه) بمصطلح آخر يخصِّص هذه الوظيفة العامة . من هنا كان من الجيد أن يقتصر مصطلح (فاعل) على ما كان من المسندات إليها متصرفاً موجداً للفعل مؤثِّراً فيه ، وكان من المطلوب أن يقترن مع مصطلح

(المسند إليه) مصطلح آخر يخصِّص وظيفته من حيث كان الفاعل قائماً بالمسند إليه أو واقعاً عليه أو واقعاً فيه ، الخ.

غير أن مصطلحَي (فاعل) و (نائب فاعل) هما المصطلحان اللذان رافقا مصطلح (المسند إليه) المعبِّرَ عن وظيفة غير مخصصة ، وكان مصطلح (فاعل) غيرَ مُعَبِّر – للأسف – في منطوقه عن مفهومه المستخلص من تعريفات النحاة لمصطلح (الفاعل) ، وكان مصطلح (نائب الفاعل) معبراً في منطوقه عن وظيفة دلالية ، لكن النحاة لم يكونوا قاصدين لها .

لا يقدِّم ابن هشام (٣٤) – على سبيل المثال – تعريفاً لنائب الفاعل ، بل لا يذكره على أنه مسند إليه . وهو يوضح أن نيابة الاسم عن الفاعل تعني النيابة فيما للفاعل من أحكام ، وهي – بالطبع – أحكام متصلة بالشكل النحوي لا الوظيفة النحوية الدلالية ؛ وهذا قد يعني – ضمناً – أنه ليس نائباً عن الفاعل في أنه مسند إليه. غير أن ابن هشام صرح في شرح شذور الذهب (٣٥) بأن عبارة (أُسنِد إليه) في تعريف (الفاعل) تُدخِل (نائب الفاعل) فيه (أي : في الفاعل أو في تعريف الفاعل) ، وبأن (نائب الفاعل) مسند إليه . وهذا يؤكّد ما قيل – غيرَ بعيد – بأن مصطلح (نائب الفاعل) معبِّر في منطوقه عن وظيفة نحوية دلالية غير مُرادة عند النحاة .

وهكذا ، كان النحاة يفهمون – أحياناً – الوظيفة النحوية الدلالية للمصطلح بأكثر مما يوحيه منطوقه ، كما في مصطلح (الفاعل) ، وكانوا أحياناً أخرى يريدون بالمصطلح غير ما يوحي به منطوقه من وظيفة نحوية دلالية ، كما في مصطلح (نائب الفاعل) . ربما كان هذا الفهم لمصطلح (نائب الفاعل)هكذا لأنهم لا يرون وجهاً للقول بأن (نائب الفاعل) مسند إليه – كما سبقت الإشارة ؛ فما الذي يُسْنَد إلى (محمد) في قولنا ، مثلاً :

- (أُكْرِم محمدٌ) ؟

(الإكرام) غير مسند – بالطبع – لـ (محمد) واقعاً منه . من هنا كان الجانب النحوي الشكلي – عندهم – هو الباعثَ على اختيار هذا المصطلح وإطلاقه . على أن (محمداً) هنا ذو وظيفة نحوية دلالية، فليس يُشَكّ في أن (محمداً) في المثال السابق ما زال يحمل - ضمناً – وظيفة المفعول به . وما إعطاؤه أحكام الفاعل الشكليةَ – كما يقال

– إلا دليل على أنه صار مثله مسنداً إليه ، وليس من الضروري أن يكون المسند إليه – دائماً – فاعلاً . إنه (مسند إليه) و (مفعول به). وما بروز وظيفة المسند إليه إلا بسببٍ من منحه الجوانب النحوية الشكلية التـي

عُرِفت لما أُطْلِق عليه (الفاعل) ؛ هو مسند إليه متلقٍّ : فقد أُسنِد إليه الإكرام واقعاً من غيره به أو عليه أو فيه ، الخ . ولما كان غيره غيرَ مصرَّح به في المثال ، فقد أُسنِد إليه الإكرام واقعاً به ؛ فهو متلقٍّ.

منطوق تسمية ابن الحاجب (٣٦) ، لما أَطْلَق عليه النحاة المتأخرون (نائبَ الفاعل) وهي ، " مفعول ما لم يُسمَّ فاعله " يوحي بتغليب جانب المعنى النحوي على الشكل في اختيار المصطلح وإطلاقه ؛ فتسمية (نائب الفاعل) " مفعولاً " لحظ لطيف لوظيفة هذا الاسم الأصلية التي لا تفارقه وإن حلَّ – شكلاً – في موقع ما يعّدونه فاعلاً من حيث تلوُّه للفعل أو شبه الفعل ، واتِّسامُه بحالة الرفع ، إلى آخر ذلك من أحكام شكلية . لكن ، هل تنبَّه ابن الحاجب والرضي إلى حقيقة الوظيفة

---

(٣) قطر الندى : ص ٢٠٤ - ٢٠٥ .

(٤) شرح شذور الذهب : ص ١٨٧ .

(٥) شرح الرضي على الكافية : ج ١ ص ٢١٥ .

النحوية الدلالية الجديدة لهذا المفعول ؟ أخْذُ ابن الحاجب وغيره بهذه التسمية لا يحمل أيَّ إيحاء بوظيفة دلالية جديدة ؛ فكون هذا المفعولَ غيرَ مسمَّىً فاعلُه لا يعني شيئاً معنوياً يضاف إلى المعنى الذي يؤديه هذا الاسم .

لم يستعمل ابن الحاجب مصطلح (نائب فاعل) ، غير أنه أشار إلى الوضع الشكلي ، للاسم القائم بالوظيفة الجديدة ، بعبارة " أُقيم مقام " . وعلى نحو مماثل أو مشابه أشار الرضي (٣٧) . وكما أن مصطلح (نائب فاعل) يفيد قيام هذاالمفعول بوظيفة شكلية ولا يعني – ضرورة – قيامه بوظيفة دلالية جديدة ، فإن مصطلحَ " مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله " لم يَعْنِ – عند ابن الحاجب وغيره – وظيفة نحوية دلالية جديدة .

يتحدث ابن هشام (٣٨) – على سبيل المثال ، وهو يعرِّف (نائب الفاعل) – عن خطوات بناء جملة تتضمن نائب الفاعل . يقول : " هو ما أُخِذ فاعله وأقيم هو مقامه وغُيِّر عاملُه إلى طريقة فُعِل . . . "؛ فالقول بخطوة أخذ الفاعل (أي : حذفه) يصعب الإقرار بها إلا على سبيل التجوز ؛ فصورة الفعل المضمومِ الأولِ والمكسورِ أو المفتوحِ ماقبل آخره – حسب تعبير النحاة – ليست صورة يُحذَف معها الفاعل ، وإنما هي صورة لا يكون معها مسند إليه فاعل ، ولا يكون معها إلا مسند إليه مفعول به ، مثلاً . وإن القول بخطوة تغيير صورة الفعل الأصلية – وهي عندهم صورة ما يُسَمَّى " المبني للمعلوم = المبني للفاعل " – غيرُ دقيق كذلك ، وربما غير واقعي ؛ فطريقة (فَعَل) – حسب تعبيرهم عن الصورة الأصلية – هي في الحقيقة إحدى الصور الأصلية للفعل ، والتي منها (أي : الصور) صورةُ (فَعِل) وصورةُ (فَعُل)

وصورة (فُعِل) . هذه الصورة الأخيرة هي التي تحتاج إلى مسند إليه مفعول به واقعٍ عليه الفعلُ – ضمناً – في قولنا ، مثلاً :

- أُعطِيَ الدينارُ ،

أو إلى مسند إليه مفعول متلقٍّ ، في مثل قولنا :

- أُعطِيَ محمدٌ بعضَ المال ،

تماماً كما أن بعض الأفعال يحتاج إلى مسند إليه فاعل مريد مُحدِث ، في مثل قولنا :

- غادر محمدٌ ،

وأن بعضها يحتاج إلى مسند إليه متأثر ، في مثل قولنا :

- اهتزَّ محمدٌ .

---

(٦) السابق نفسه : ج ١ ص ٢١٦ - ٢٢١ .

(٧) شرح شذور الذهب : ص ١٨٨ ؛ وينظر مثلا : شرح ابن عقيل : ج ٢ ص ٣٩١ ، التطبيق النحوي : ص ١٨٩.

إن القول بقيام المفعول مقام الفاعل ، أو القول بنيابته عن الفاعل ، قول يفتقر إلى الدقة لأن المفعول لم يفعل ذلك مع بقاء الفعل (المبني للفاعل = المبني للمعلوم – كما يقولون) على حاله ، وإنما وقع موقعَ الفاعل بعد تغيير – كما يقرون – في صورة هذا الفعل . وهذا يقطع بأنْ لا نيابة ولا إقامة لشيء مقام شيء . لقد كان الاسم الواقع بعد الفعل المُغَيَّر مؤدياً لوظيفة لم يقم بها الفاعل ؛ لأن الفعل – مع وجود الفاعل – مختلفُ الصورة ، ولأنّ ذلك الاسم مؤدٍّ وظيفةً مضافةً إلى كونه مفعولا به ، مثلاً .

إذا أضفنا إلى كل ما مضى عَدَّ بعض النحاة – كعبد القاهر الجرجاني والزمخشري – " ما لم يُسَمَّ فاعله " (أي : نائب الفاعل) فاعلاً ، أدركنا إلى أيّ مدىً تداخلت مفاهيم هاتين الوظيفتين وغمُضَت . ولعلّ من أهم عوامل هذا التداخل وذلك الغموض اضطرابَ كل من المصطلحين في معنى لفظه ودلالة تعريفه .

وإذا كان من الجائز – مع شيء من التسامح – أن يقال ، كما ورد عند الرضي (٣٩) ، " فعل ما لم يُسَمَّ فاعله " (أي : فعل المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعله) ، فليس جائزاً أن يقال " مفعول ما لم يُسَمَّ فاعله " (أي : مفعول الفعل الذي لم يُسَمَّ فاعله) ؛ لأن عبارةً كهذه تعني أن من الممكن تسميةَ الفاعل وذكرَه . والواقع أنه لا يمكن تسمية الفاعل وذكره مع ذلك النوع من الأفعال التي غُيِّرَت صورتها بالطريقة المتفق عليها – عندهم ؛ فتلك الأفعال المغَيَّرَة لا يكون معها أصلاً فواعل ، وإنما يأتي معها – في الغالب – اسم يقوم ظاهراً بوظيفة المسند إليه ، ويؤدي في الوقت نفسه وظيفة المفعول به التي هي وظيفته الضمنية . من هنا كان من الأدقّ أن يقال – مثلاً للتعبير عن وظيفة ما سموه (نائب الفاعل) - : " مفعول الفعل الذي يُسَمَّى له فاعل " من حيث إن كلاً من المفعول الواقعِ نائبَ فاعل – حسب تعبير النحاة - والفاعل ذو وظيفة واحدة إجمالاً هي كون كل منهما مسنداً إليه ، وكان أدقّ من ذلك أن يقال تعبيراً عن (نائب الفاعل) هذا : " مفعول الفعل الذي لا يُسَمَّى له فاعل " إذا قُصِر مصطلح (فاعل) على ما كان فاعلاً حقيقياً .

وعلى الرغم من دقة التعبير الأخير – من حيث إشارته إلى عدم احتياج الفعل لفاعل في التركيب – فإنه عديم الإشارة إلى وظيفة لهذا المفعول غيرِ وظيفتِه الضمنية بوصفه مفعولاً به في سياق الفعل المُغَيَّر بالطريقة المتفق عليها عند النحاة .

وإذا كان من اللازم التعريج للوقوف على فهم سيبويه لمصطلح (فاعل) أو (نائب فاعل) ، فإن سيبويه لم يزد – في تحديده لمفهوم الفاعل – على أن مثَّل لأنواع الفاعل:

(أ) الفاعل الذي لم يتعدّه فعله إلى مفعول ، كما في(٤٠) :

- ذهب زيدٌ ،
- جلس عمروٌ ،

(ب) والفاعل الذي تعداه الفعل إلى مفعول كما في (٤١) :

- ضرب عبدُ اللّه زيداً ،

(ج) والفاعل الذي تعداه الفعل إلى الحدث (يقصد – حسب تعبير المتأخرين – المفعول المطلق) ، كما في ((٤٢) :

- قعد القرفصاءَ ،

إلى آخر أنواع الفاعل .

أما في سياق حديثه (٤٣) عما عُرِف لاحقاً بـ (نائب الفاعل) ، فلم يستعمل سيبويه مصطلح (نائب فاعل) ، وإنما أشار إليه بـ (المفعول) ، وقال في تعريفه : " المفعول الذي لم يتعده فعله ولم يتعدّ إليه فعلُ فاعلٍ " ، يريد المفعول الذي يكتفي به الفعلُ . هذا التعريف لا يتضمن إشارة إلى أن هذا المفعول قد وقع به الفعل بفعل فاعلٍ.

وحين يذكر سيبويه بأن هذا المفعول (= نائب الفاعل) بمنزلة الفاعل ، يقصد بالتأكيد تشابهاً في الجانب الشكلي ، ألا وهو (الرفع) في كل منهما بدليل قوله (٤٤) : " والفاعل والمفعول في هذا سواء ، يرتفع المفعول كما يرتفع الفاعل " .

---

(٨) شرح الرضي على الكافية : ج ١ ص ٢١٥ .

(٩) الكتاب : ج ١ ص ٣٣ .

غير أن سيبويه يشير ضمناً إلى تشابه من نوع آخر وهو (الإسناد) ؛ فالفعل يُسْنَد إلى المفعول كما يُسنَد إلى الفاعل ، وعبَّر عن معنى الإسناد هذا بـ " الشَّغْل " (٤٥) ، يقول : " . . . فيرتفع المفعول إذا شُغِل الفعلُ به " .

وهذا يعني أن كلاًّ من الفاعل والمفعول (= نائب الفاعل) شاغلٌ للفعل ، وأن الفعل مشغول بكل منهما . من هنا يمكن القول بأن الوظيفة العامة لكل من الفاعل والمفعول هي أنه مسند إليه . غير أن كلاً منهما يؤدي – في الواقع – وظيفةً خاصة في إطار الوظيفة العامة . هذه الوظيفة الخاصة قد تكون " الفاعلَ الشاغلَ للفعل " وقد تكون" المفعولَ الشاغلَ للفعل ".

أما تعبير لفظ (فاعل) ، عن الوظيفة الدقيقة التي يؤديها الاسم في إطار وظيفة (المسند إليه) ، فيعتريه – بالاستناد إلى تعريف معظم النحاة للفاعل وإلى أمثلتهم التوضيحية – الخلطُ بين ما كان فاعلاً حقيقياً وما كان غيرَ فاعل في الواقع .

---

(١٠)السابق نفسه : ج ١ ص ٣٤

(١١)السابق نفسه : ج ١ ص ٣٥ .

(١٢)السابق نفسه : ج ١ ص ٣٣ و٣٤.

(١٣)السابق نفسه : ج ١ ص ٣٣ .

(١٤)السابق نفسه : ج١ ص ٣٣ و ٢٢٨.

وأما تعبير (نائب الفاعل) – وهو اللفظ الذي فضله بعض النحاة (٤٦) – فلا يعبِّر عن وظيفة واضحة أو محددة ؛ فإذا كانوا يعنون بالنيابة (٤٧) أنه نائب عن الفاعل فيما له من أحكام الرفع والعُمديّة ووجوب التأخير ، فهذه جوانب شكلية جُعِلت الأساس في بناء مصطلح (نائب فاعل) ، وكان الأولى مراعاة المعنى النحوي ؛ فلا يوحي مصطلح (نائب فاعل) بالوظيفة الحقيقية لذلك الاسمِ المسندِ إليه فعلٌ من نوع خاص ؛ ذلك أن الفعل المسند لم يبقَ – عند إسناده إلى النائب – على الحال التي كان عليها حين أُسنِد إلى ما يسمى بـ (الفاعل) . وعليه ، فليس الاسم - الذي يطلق عليه (نائب فاعل) – نائباً عن الفاعل في شيء ؛ فالأفعال التي تُسنَد إلى فاعل حقيقي لا تُسنَد هي أنفسها إلى نائب

الفاعل إلاّ إذا زيد في الواحد منها ما يفيد – بتعبير النحاة والصرفيين – معنى المطاوعة ، أو إلاّ إذا غُيِّر فيه بضم أوله وكسر ما قبل آخره أو فتحه ، أو حدث الأمران معاً ؛ فالنيابة عندهم مشروطة (٤٨) بتغيير الفعل عن صيغته الأصلية بالطريقة الثانيةِ السابقةِ حسْبُ ، وهي الضبط بالحركات .

ما المقصود ، إذاً ، بـ (النيابة عن الفاعل) ؟! لا أظن أن هناك معنى واضحاً أو موحياً بحقيقة الوظيفة التي يقوم بها الاسم المطلق عليه (نائب فاعل) والذي أُسنِد إليه فعلٌ من النوع المغَيَّر بالصورة المذكورة ، آنفاً ، أو ربما الذي أُسنِد إليه كذلك فعلٌ من أنواع أخرى تُصنَّف عند بعض القدماء بالأفعال غير العلاجية ، وتُصنَّف عند المحدثين بأفعال (الوضع) ، وهي الأفعال التي لا تفيد تصرفاً واقعاً من المسند إليه ، كالفعل (كَبِرَ) و (أزهر) و (عَلِم) و (رأى) ، الخ . من هنا كان التدقيق يقتضي مراعاة أن المسند إليه ، الواقع بعد فعل أو شبهه ، على أنواع يستحق كل منها مصطلحاً خاصاً موحياً بحقيقة الوظيفة الدقيقة التي يؤديها كل نوع.

مصطلح (نائب فاعل) ، الذي يستعمله أكثر النحاة المتأخرين والمحدثين ، مصطلح غير دالّ على وظيفة محددة في إطار الوظيفة العامة وهي وظيفة المسند إليه . ولعل تعبير سيبويه عن هذه الوظيفة بلفظ (مفعول) أقرب إلى حقيقة وظيفته ، فهو – وإنْ أُسنِد إليه فعلٌ من نوعٍ ما – مفعول في المعنى ؛ فالقول بأنه " مسند إليه مفعول " أكثر دقة من القول بأنه " مسند إليه نائب فاعل " . غير أن هذا لا يعني أن نسارع إلى اعتماد مصطلح " مسند إليه مفعول " ؛ فالمفعول به أنواع ، فيشار – عند الحديث عن ترتيب مفاعيل بعض الأفعال ، والحديث عن المفعول الذي له أولوية النيابة عن الفاعل – إلى " مفعول آخِذ " و " مفعول مأخوذ " ، ويشار كذلك إلى مفعول متأثر ومفعول متلقٍّ ،

---

(١٥)النحو الوافي : (باب : نائب الفاعل) .

(١٦)شرح الأشموني : ج ١ ص ٣٢٢ .

(١٧)السابق نفسه : ج ١ ص ٣٢٢

إلخ . من هنا كانت وظيفة (المفعول به) وظيفة عامة ، كما كانت وظيفة (المسند إليه) ، وكان من الضرورة بمكان إتباع الوظيفة الخاصة بالوظيفة العامة لجعل الحديث متسماً بالدقة حين يتصل بهذه الدقة غرض . وليس غرضٌ أشدَّ اتصالاً بالدقة من بناء المصطلحات المعبِّرة عن الدلالات النحوية والمعاني المرادة من التراكيب اللغوية ؛ فيقال مثلاً : " مسند إليه متلقٍّ " ، كما في : (أُعطِيَ محمدٌ قلادةً) و " مسند إليه متأثر " ، كما في :

- أُعطِيَت قلادةٌ لمحمد ، و
- انقطع الحبل ، و
- اتسعت الحديقة .

وإذا لم يكن من استخدام مصطلح (نائب فاعل) من مهرب ، فلا أقلَّ من أن يُتبَع هذا المصطلح بما يوحي بوظيفته ويدققها رغبة في تخصيص المعاني النحوية والدلالات التي هي غاية التركيب اللغوي .

ولا شك في أن من الأهمية بمكان أن تسري روح الاتساق في مناقشة مدى هيمنة الرؤية الدلالية على بناء المصطلح النحوي في سياق تقعيد النحاة للوظائف النحوية . من هنا كانت المناقشة السابقة ، لبناء مصطلح (الفاعل) ومصطلح (نائب الفاعل) ، آخذة في حسابها ذلك التداخل – الذي لم يُراعِه معظم الأقدمين عند وضع المصطلح واختيار عناصره – بين الوظيفة الدقيقة أو الوظائف التي ينطوي عليها هذا المصطلح ، والوظائف الدقيقة التي تقف وراء مصطلح (نائب الفاعل) .

لم يكن النحاة المحدثون بدعاً في هذا السياق سياقِ وضع المصطلح أو إبقائه على ما هو عليه . فتعريف (الفاعل) – عند الأستاذ عباس حسن ، على سبيل المثال (٤٩) – هو الاسمُ المرفوعُ المسندُ إليه فعلٌ تامٌ سابق أو ما يشبهه ، وهذا الاسم هو الذي فَعَل الفعل أو قام به .

قد يفهم من هذا التعريف للوهلة الأولى أن الاسمَ المسندَ إليه الفعلُ والمسمى فاعلاً هو القائم بالفعل والمحدِث له والمنفذ . غير أن المتأمل في التعريف السابق لمصطلح (فاعل) يتبين أنه تضمن مفهوماً - مضافاً إلى كون الاسمِ المسندِ إليه محدثاً للفعل ومنفذاً له –

لكنه مختلف ؛ إذ يفيد قوله : " قام به " ، في الجزء الأخير من التعريف ، بأن المسند إليه غيرُ منفذٍ للفعل ولا محدثٍ له ولا قائمٍ به ؛ فالحدث ‘ المعبَّر عنه باللفظ الدالّ عليه ‘على الحدث قائم في هذه الحال بالمسند إليه وليس العكس . دليل ذلك كله الأمثلة التي تساق (٥٠) في هذا الصدد معبرةً عن جانبي مفهوم (الفاعل) من مثل :

- " لقد نصركم اللهُ في مواطن كثيرة . . . " ، (للجانب الأول من مفهوم الفاعل)
- اتسعت ميادينُ العمل في بلادنا ، (للجانب الآخر من مفهوم الفاعل) .

يناقش عباس حسن (٥١) الفرق بين الفاعل النحوي والفاعل الواقعي اللغوي ، ويذكر أن الفاعل الواقعي اللغوي هو : " مَن أوجد الفعل حقيقة ، وباشر بنفسه إبرازه في الوجود " ، ويذكر أن الفاعل في قولنا :

- تحرك الشجرُ ،

فاعل نحوي لا لغوي ، وأن الفاعل في قولنا :

- حرَك الهواءُ الشجرَ ،

فاعل حقيقي . وعليه ، فهو يقرّ بأن مصطلح (فاعل) يستخدم ليشير إلى فاعل حقيقي ، وليشير إلى فاعل نحوي غير حقيقي ؛ فـ (الشجر) في الجملة الأولى ليس فاعلاً حقيقياً وإنما هو متأثر بالفعل ، ويقرّ بأن المفعول به ليس فاعلاً نحوياً ولا حقيقياً وإنما هو متأثر بالفعل .

لقد فات عباس حسن أن (الشجر) في الجملة الأولى متأثر بفعل غير الفعل المذكور في هذه الجملة ، إنه فعل آخر يفهم ضمناً وهو (حرَّك) . وعليه فإن (الشجر) بالنسبة للفعل (تحرك) متأثر لكنه – لا شك – مسندٌ إليه التأثرُ ؛ ففي مثل هذه الجملة أُسنِد التحرك للشجر .

---

(١٨) النحو الوافي : ج ٢ ص ٦٣ .

(١٩) ينظر مثلا : النحو الوافي : ج ٢ ص ٦٤ .

لم يشر عباس حسن إلى ما كان أولى بالنحاة ، وهو قصر مصطلح (فاعل) على المسند إليه ، الذي هو فاعل مُحدِث متصرف ، حتى لا تختلط المفاهيم بسببٍ من المعنى اللغوي الذي يتبادر إلى الذهن عند إطلاق لفظ (فاعل) ؛ فمستعملو اللغة لا يفهمون من هذا اللفظ (لفظِ فاعل) غيرَ المعنى المشار إليه وهو التصرف والإحداث ؛ فكان الأولى عند إطلاق المصطلح مراعاة المعنى اللغوي الذي يوحي به لفظ المصطلح ، ولم يكن من الجيد إقحام مفهوم إضافي معاكس للمفهوم الذي يلحظ من اللفظ ، وبخاصة أن النحاة استعملوا مصطلح (نائب الفاعل) المُضَمَّنِ مفهومُه في الجزء الآخر من مفهوم (الفاعل) ، وهو الجزء الذي أشير – غير بعيد – إلى أنه معاكس للمعنى اللغوي الذ يتبادر إلى الذهن عند النطق بكلمة (فاعل) .

هذا ، ولا بدّ من الإشارة إلى أن الجزء الأخير من تعريف الفاعل، عند عباس حسن ، وهو " . . . قام به " ، ينطوي على بعض الغموض الذي يسببه وجود ضميرين في نص التعريف ، وهما : الضمير البارز في (به) والضمير المستتر – في تعبير النحاة – في (قام)، ويسبِّبه كذلك صلاحية عود كل من الضميرين على مرجعين هما : لفظ (الاسم) ولفظ (الفعل) . وعليه ، فقد يفهَم من هذا الجزء من التعريف (قيام الاسم بالفعل) ، وهذا قد يساوي كونَ الاسمِ الفاعلَ الحقيقيَّ ، وقد يفهَم منه (قيام الفعل بالاسم) ، وهو مقصود عباس حسن ، وهذا يعني كونَ الاسمِ فاعلاً غيرَ حقيقي . من هنا ، كان الأولى – لأجل الدقة – أن يقول : (أو قام الفعلُ به) ؛ فيتعين أن الضمير في (به) عائد على الاسم .

لم يضع عباس حسن (٥٢) تعريفاً لـ (نائب الفاعل) ، ولم يشر – كما هو شأن غيره - في تعريف (الفاعل) إلى التداخل الحاصل في مفاهيم كلّ من مصطلحي (الفاعل) و (نائب الفاعل) . وقد يكون السبب في عدم ورود مثل هذه الإشارة عند بعضهم إلى أنهم احترزوا في الفاعل أن يكون الفعل قبله مبنياً – كما يقال – للفاعل (= للمعلوم) أي : أن يكون على طريقة (فَعَل) – حسب تعبير بعض القدماء . غير أن عباس حسن أشار – في سياق حديثه عن (نائب الفاعل) – إلى ضرورة وقوع تغيُّرٍ في الفعل

---

(٢٠)السابق نفسه : ج ٢ ص ٦٣ - ٦٤ حاشية (٥) .

متصلٍ بحركة الضمّ في أوله ، وحركة الفتح أو الكسر فيما قبل آخره . ولم يلحظ هو ولا كثير غيره أن الاسم – مع الفعل المغَيَّر بالطريقة السالفة – يشترك مع أنواع أخرى من الفعل ، لم تُغَيَّر بهذه الطريقة ، ولا يمكن أن يكون معها – في الغالب – فاعلاً حقيقياً وإنما فاعلاً غير حقيقي ، أي : متأثراً ؛ فكان من المناسب جمع المتشابهات وإطلاق مصطلح واحد معبّر عن الوظيفة الدلالية التي يؤديها الاسمُ المسندُ إليه مثلُ تلك الأنواع من الفعل ؛ فيقال عن الاسم بأنه (نائب فاعل) – مثلاً – أو (فاعل نحوي) ، وكان من المناسب كذلك إطلاق مصطلح واحد معبِّر عن تلك الأفعال (المُغَيَّرةِ بالطريقة المذكورة سالفاً ، وغيرِ المُغَيَّرة) ، فيقال إما (أفعال مبنية للمجهول) وإما (أفعال مبنية للفاعل غير الحقيقي) تماماً مثل قولنا : (أفعال مبنية للفاعل الحقيقي).

---

(٢١)السابق نفسه : ج ٢ ص ٩٧ .

خاتمة :

أوقفتنا هذه الجولة ، في بعض مصطلحات النحو العربي وفي مفاهيم هذه المصطلحات، على أن الخلل المتمثل في ضعف العناية بالمعنى النحوي – عند اختيار المصطلح وإطلاقه – والمتمثل في هيمنة الاهتمام بالشكل ، أن هذا الخلل لم يكن سببه أن اختيار هذه المصطلحات وإطلاقها وقع في بدايات الدرس النحوي، تلك البدايات التي يغتفر ما يقع فيها من أخطاء وعيوب تعمل الدراسات اللاحقة والنظرات على إصلاحها . لقد تجلى هذا الخلل في العصور التي تلت بدايات هذا العلم ، وهي عصور ازدهر فيها التدقيق والتفصيل ، ومال فيها الدارسون إلى التبويب وجمع المتشابهات .

هذا ، ولا يقال بأن ترديد النظر من جديد في مصطلحات النحو ومفاهيمها من شأنه أن يُحدِث بلبلة وأن يضيف إشكالاً إلى إشكالات الدرس اللغوي . لا يقال ذلك لأن المعرفة الإنسانية تراكميةٌ ، ويُفتَرَض بالتالي أن يُصلِح هذا الترديد في النظر في سابق هذه المعرفة أو أن يضيف إليها أو ربما أن يقوِّضها .

إن الفرصة لم تفت – على تطاول الزمن قبل مجيئها – من أجل العمل على أن يُستبدَل ببعض مصطلحات النحو العربي غيرُها ، ولا من أجل أن نمضي في إصلاح مفاهيم بعضها ؛ لما في ذلك من فائدة تعود على تعليم العربية وبالذات نحوها؛ فلا شك في أن من أسباب الصعوبات التي قد يواجهها الطلبة الذين يتعلمون نحو العربية – بخاصة – المفاهيمَ التي يَغْمُض في الغالب على المتعلم تبيّن علاقة مناسبة ومنطقية بينها وبين المصطلحات التي استعملتها كتب النحو والنحاة، والوظائف التي يصعب عليه (أي: على متعلم العربية) ربطها بتلك المصطلحات.

ولا شك في أن درساً لغوياً كهذا الذي بين أيدينا يفتح أعيننا على الأخطاء التي يمكن أن تُرتَكَب عند اختيار مصطلحات علم من العلوم وإطلاقها ، وعند تحديد مفاهيمها . ولا شك كذلك في أن لمح علاقة دلالية بين معنى اللفظ لغةً ومعناه في الاصطلاح – بمجرد النطق بالمصطلح - ميْزةٌ يجب أن يتمتع بها المصطلح وأن تَجعَل معناه في الاصطلاح أشدَّ بروزاً وأبعدَ عن الاختلاط بغيره من المصطلحات والمفاهيم .

المصادر والمراجع

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، لابن هشام الأنصاري : الجزء الأول والجزء الثاني (بدون تاريخ) ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت .

- التطبيق النحوي ، لعبده الراجحي : دار النهضة العربية – بيروت ١٩٨٨ .

- جامع الدروس العربية ، للشيخ مصطفى الغلاييني : الجزء الثاني ، المكتبة العصرية – بيروت ١٩٩٨ .

- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك : الجزء الأول : تحقيق : هادي حسن حمودي ، دار الكتاب العربي ، الطبعة الثالثة ١٩٩٦ .

- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (ومعه شرح الشواهد للعيني) : الجزء الأول ، دار إحياء الكتب العربية ، فيصل عيسى البابي الحلبي ، بدون تاريخ .

- شرح الرضي على كافية ابن الحاجب ، لرضي الدين الإستراباذي : الجزء الأول ، تصحيح وتعليق : يوسف حسن عمر (بدون ذكر اسم الناشر وبدون تاريخ) .

- شرح شذور الذهب ، لابن هشام : الطبعة الثانية ، الدار المتحدة – دمشق ، ومؤسسة الرسالة - ١٩٩٤ .

- شرح قطر الندى وبلّ الصدى ، لابن هشام : المكتبة العصرية – صيدا – بيروت ، بدون تاريخ .

- شرح المفصل ، لابن يعيش : الجزء الأول ، عالم الكتب (نسخة مصورة عن طبعة المطبعة المنيرية ، (بدون تاريخ)) .

- علم الدلالة ، لبالمر (F.R. Palmer) ، ترجمة : مجيد عبد الحليم الماشطة ، كلية الآداب ، جامعة المستنصرية ، بغداد ١٩٨٥ .

- الكتاب كتاب سيبويه : تحقيق عبد السلام هارون ، ط ١ دار الجيل – بيروت ، بدون تاريخ .

- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب ، لابن هشام : تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، صيدا – بيروت ١٩٨٧ .

- النحو الوافي ، لعباس حسن : الجزء الأول ، الطبعة الخامسة ، دار المعارف بمصر (بدون تاريخ) .

۞ - الدلالة النحوية = الوظيفة النحوية = العلاقة النحوية = المعنى الوظيفي = الدور الدلالي.

1 - ينظر مثلا : علم الدلالة ، لبالمر ، ترجمة : مجيد الماشطة ، الفصل السادس.

2 - ينظر مثلا : كتاب سيبويه : ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ ، وألفية ابن مالك وشرح ابن عقيل للألفية : ج ١ ص ١٠٧ وما بعدها ، وشرح شذور الذهب لابن هشام : ص ٢٣٠ وما بعدها ، وشرح قطر الندى وبلّ الصدى لابن هشام : ص ١٢٧ وما بعدها ، وأوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام : ج ١ ص ١٨٤ وما بعدها ، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام : ص ٣٧٤ – ٣٨٢ و ٤٦٧ – ٤٧٢ ، وشرح الرضي على الكافية لرضي الدين الإستراباذي : ج ١ ص ٢٢٣ وما بعدها ، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك : ج ١ ص ١٤٥ ، والنحو الوافي لعباس حسن : ج ١ (باب المبتدأ والخبر) ، وجامع الدروس العربية للشيخ مصطفى الغلاييني : ج ٢ (باب المبتدأ والخبر) ، والتطبيق النحوي لعبده الراجحي : ص ٨٠ وما بعدها .

۞ - المحكوم عليه = المخبر عنه

3 - ينظر مثلا : شرح ابن عقيل : ج ١ ص ١١١ – ١١٢

4 - ينظر مثلا : شرح ابن عقيل : ج ١ ص ١١٩ ، وشرح شذور الذهب : ص ٢٣٤ ، وشرح قطر الندى : ص ١٢٨ – ١٢٩ ، وشرح الرضي على الكافية : ج ١ ص ٢٣٠ – ٢٣٦ ، وجامع الدروس العربية ج ٢ ص ٢٥٧ .

5 - ينظر مثلا : النحو الوافي : ج ١ ص ٤٤٢ حاشية (٨)

6 - ينظر : النحو الوافي : ج ١ ص ٤٤٢

7 - ينظر مثلا : جامع الدروس العربية : ج ٢ ص ٢٥٣

8 - شرح الرضي على الكافية : ج ١ ص ٢٢٣ – ٢٢٥.

9 - ينظر مثلا : شرح شذور الذهب : ص ٢٣٠ ، وشرح الأشموني : ج ١ ص ١٤٥

10 - ينظر مثلا : شرح شذور الذهب : ص ٢٣٠ ، وشرح الأشموني : ج ١ ص ١٤٥

11 - شرح قطر الندى : ص ١٢٨ .

12 - مغني اللبيب : ص ٣٧٦ .

13 - شرح الرضي على الكافية : ج ١ ص ٢٢٥ .

14 - شرح الأشموني : ج ١ ص ١٤٥ .

15 - كتاب سيبويه : ج ١ ص ٢٣ - ٢٤ .

16 - السابق نفسه : ج ١ ص ٣٢٨ - ٣٣٠ .

17 - السابق نفسه : ج ١ ص ٣٢٨ .

18 - السابق نفسه : ج ١ ص ٤٣ و ٤٥ - ٤٨ و ٧٦ - ٧٨ و ١٢١ - ١٢٣ .

19 - السابق نفسه : ج ١ ص ٤٧ .

20 - السابق نفسه : ج ١ ص ٤٨ .

21 - ينظر مثلا : شرح قطر الندى : ص ١٣٩ وما بعدها و ١٦١ وما بعدها و ١٨١ وما بعدها ، وشرح شذور الذهب : ص ٢٣٩ وما بعدها و ٢٤٥ وما بعدها و ٢٥١ وما بعدها و ٢٦٢ وما بعدها ، وأوضح المسالك : ج ١

ص ٢٣١ وما بعدها و ٣٠١ وما بعدها و ٣٢٥ وما بعدها و ٣٧٣ وما بعدها ، ومغني اللبيب : ص ٤٥٢ - ٤٥٤ ، وشرح الرضي على الكافية: ج ١ ص ٢٨٨ - ٢٩٤ ، وشرح ابن عقيل : ج ١ ص ١٣٧ وما بعدها و ١٥٢ وما بعدها و ١٦٢ وما بعدها و ١٧٢ وما بعدها و ٢٨٥ وما بعدها و ٢٩٨ وما بعدها ، وشرح الأشموني : ج ١ ص ١٧٩ وما بعدها و ٢٠١ وما بعدها و ٢١٥ وما بعدها و ٢٢٩ وما بعدها ، وجامع الدروس العربية : ج ٢ ص ٢٧١ وما بعدها ، والتطبيق النحوي لعبده الراجحي ص ١١١ وما بعدها و ١٢٩ وما بعدها و ١٣٨ وما بعدها و ١٤٢ وما بعدها.

22 - شرح الرضي على الكافية : ج ١ ص ٢٨٧ - ٢٨٨ .

23 - ينظر مثلا : شرح الرضي على الكافية : ج ١ ص ٢٢٧.

24 - الكتاب : ج ١ ص ٤٥ - ٥٦ .

25 - شرح الأشموني : ج ١ ص ٣٠٠ .

26 - ينظر مثلا : قطر الندى : ص ١٩٨ - ١٩٩ .

27 - ينظر مثلا : أوضح المسالك : ج ٢ ص ٨٣ ، وشرح شذور الذهب : ص ١٨٦

28 - ينظر مثلا : أوضح المسالك : ج ٢ ص ٨٣ .

29 - شرح المفصل : ج ١ ص ٧٤ .

30 - السابق نفسه : ج ١ ص ٧٤

31 - السابق نفسه : ج ١ ص ٧٤ .

32 - شرح الرضي على الكافية : ج ١ ص ١٨٧ .

33 - السابق نفسه : ج ١ ص ١٨٥ .